

المشاركة السياسية للمجتمع المدني وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس

The political participation of civil society and its impact on the democratic transition in Tunisia



إهام زايد^{*1}

¹ جامعة إبراهيم سلطان شيبوط الجزائر3، (الجزائر)

inessilhem@yahoo.fr

صالح بلحاج²

² جامعة إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر3، (الجزائر)

ferasdz_48@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2021/06/04

تاريخ القبول للنشر: 2021/06/02

تاريخ الاستلام: 2021/05/14

ملخص: يهدف هذا المقال إلى إبراز الدور الفعال الذي لعبه المجتمع المدني في تونس كفاعل أساسي في الحياة السياسية، ويظهر ذلك من خلال إرسائه لمعالم الديمقراطية ونشر الوعي الوطني باعتباره آلية من آليات المشاركة السياسية، حيث أنه أثبت ريادته في تجربة التحول الديمقراطي السلمي فقد نجح في تجنب تونس الويلات والحرب الأهلية، كونه أمسك العصا من المنتصف وأخذ على عاتقه إخراج البلاد من نفق الأزمة السياسية المظلم والتغلب على مختلف المعضلات، كما سنتطرق إلى الحوار الذي كان للمجتمع المدني دورا في رعايته وتأطيره باعتباره أداة مهمة لتجاوز العقبات والصعوبات والذي أدى لنتائج ايجابية.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، التحول الديمقراطي، الحرب الأهلية، الحوار، المشاركة السياسية

Abstract:

This article aims to highlight the effective role played by civil society in Tunisia as a main actor in political life, and this is demonstrated through its establishment of the landmarks of democracy and the spread of national awareness as a mechanism of political participation, as he proved his leadership in the experience of peaceful democratic transformation, he succeeded in sparing Tunisia the woes and civil war, as he held the stick in the middle and took it upon himself to get the country out of the tunnel of the dark political crisis and to overcome various dilemmas, we will also touch upon the dialogue that civil society had a role in sponsoring and framing it as an important tool for overcoming obstacles and difficulties which led to positive results.

key words: Civil society; democratic transformation; civil war; dialogue; political participation.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر تونس الدولة الوحيدة بالمقارنة مع البلدان العربية التي عرفت وشهدت تغييرات مماثلة على مستوى الأنظمة السياسية، بحيث تعد التجربة الوحيدة التي عرفت تحولاً ديمقراطياً حافظ على مقومات الدولة التونسية ويعود ذلك للدور البارز والفعال الذي قام به المجتمع المدني لدرجة أنه أصبح الملاحظون للحالة التونسية يتكلمون عنها كون ما حصل فيها من أحداث ومجريات يميزها عن غيرها من الحالات التي عرفت انتقالاً على مستوى أنظمتها وبنيتها ككل، إذ صار الملاحظون يتحدثون عن "استثناء تونسي" وذلك باعتبار أن الدولة التونسية توصلت وتمكنت من إرساء وتعزيز وترسيخ الديمقراطية وذلك من خلال تبني المجتمع المدني للحوار والوفاق، وفي المقابل نجد أن العديد من البلدان العربية فشلت في إرساء الديمقراطية تحقيقها وزيادة على كل هذا نجد أن هذه الدول بالإضافة لعدم تمكنها وفشلها في تحقيق الديمقراطية نجدها تمزقت وتشرذمت من ناحية هياكلها وأجهزتها كما أنها فقدت تماسكها، إذ وصل الأمر ببعض الدول أثناء قيامها بعملية التحول الديمقراطي أنها دخلت في حروب أهلية وانطلاقاً من كل هذا سنحاول في هذه الورقة الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف ساهم المجتمع المدني التونسي في تحقيق الديمقراطية؟

تحت هذه الإشكالية سندرج مجموعة من الأسئلة الفرعية:

ما المقصود بالمجتمع المدني؟

ما المقصود بالتحول الديمقراطي؟

ماذا نعني بالمشاركة السياسية؟

ما هو دور المجتمع المدني التونسي بعد ثورة الياسمين؟

كيف شارك المجتمع المدني التونسي في تكريس وتعزيز الحوار كآلية لتحقيق التحول الديمقراطي؟

وتفترض الدراسة على فرضيتين اثنتين:

كلما كانت مشاركة المجتمع المدني التونسي أكثر حيوية وقوة كلما تحسنت فرص واحتمالات تحقيق الديمقراطية.

لعب المجتمع المدني التونسي دوراً أساسياً في التحول الديمقراطي.

وقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في دراستنا للمشاركة السياسية للمجتمع المدني وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس، وللإجابة عن الإشكالية المطروحة والتأكد من صحة الفرضيات سنقوم بتقسيم دراستنا إلى ثلاثة محاور، يتضمن المحور الأول الإطار المفاهيمي، أما المحور الثاني فسنتطرق فيه إلى دور المجتمع المدني التونسي بعد ثورة الياسمين، وفي المحور الثالث سنشير إلى مشاركة المجتمع المدني التونسي في تبني الحوار كسبيل لتدعيم الديمقراطية.

2. الإطار المفاهيمي للدراسة

سوف نتطرق إلى تحديد مفاهيم الدراسة لكل من المجتمع المدني والتحول الديمقراطي والمشاركة السياسية، ومن خلال هذا نجد عدة تعاريف أهمها:

1.2 تعريف المجتمع المدني:

إن أهمية المجتمع المدني تكمن في أنه آلية من آليات تحقيق المشاركة السياسية وتعبئة المواطنين وتأكيد حقوقهم، بالإضافة إلى دور الفعال والأساسي لتعزيز وتكريس قيم التحول الديمقراطي، لذلك سنحاول تقديم إطار مفاهيمي للمجتمع المدني

يعرف "ألان ريتشاردز" (Alain Richards) المجتمع المدني بأنه عبارة عن شبكة وخلية من التنظيمات والممارسات والضوابط التي تنشأ بالإرادة الطوعية الحرة لأعضائها، خدمة للمصلحة أو قضية، أو تعبيرا عن قيم ومشاعر يعترف بها هؤلاء الأفراد، مع استقلال نسبي عن سلطة الدولة وعن المؤسسات الاثرية من ناحية أخرى، وملتزمة في أنشطتها بالتسامح واحترام الآخرين (بوعمامة، 2005).

أي هو عبارة عن مجموعة من التنظيمات المستقلة التي يقيمها أفرادها بمحض إرادتهم كما أنه يخضع لقواعد وقوانين وذلك بهدف الدفاع عن الصالح العام والحقوق الإنسانية.

المجتمع المدني هو هيئة مستقلة عن إرادة الدولة فهو يتميز بتنظيم تلقائي روح المبادرة الفردية والجماعية والعمل التطوعي من أجل تقديم منفعة عامة وحماية حقوق الأفراد والمواطنين.

يعرف "دومنيك كولاس" المجتمع المدني يعني الحياة الاجتماعية المنظمة انطلاقا من منطلق خاص بها وبخاصة الحياة العامة التي تتضمن ديناميكية اقتصادية وثقافية وسياسية.

أي يعني ذلك أن المجتمع المدني هو عبارة عن حياة اجتماعية منظمة من خلال منطلق خاص بالحياة أو الشؤون الاجتماعية العامة والاجتماعية التي تمكن وتأسس ديناميكية اقتصادية وثقافية وسياسية (الجنحاني، 1999).

يعرفه "وايت جوردون" بأنه مملكة تقع بين الدولة والأسرة، وتقطعها منظمات منفصلة عن الدولة، و تتمتع باستقلال ذاتي في علاقتها معها، وتشكل طوعا من أفراد يهدفون إلى حماية مصالح أو قيم معينة (مورو، 2003، صفحة 37).

هو مجموعة من الهيئات والتنظيمات التطوعية الحرة والمستقلة إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشر والتي ينخرط وينضم لها الأفراد بإرادتهم ورغبتهم حيث انه يربط بين الدولة والأسرة أو المجتمع وذلك بهدف تحقيق والحصول على المنافع والحاجات الأساسية لأفراد المجتمع كما يهدف إلى حماية مصالح أفرادها والدفاع عن حقوق المواطنين والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة والهشة وتقديم مختلف الخدمات لهم، بالإضافة إلى قيامه وممارسته مختلف الأنشطة الإنسانية كونه يقوم على معايير وقيم الاحترام والتواضع والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف (مورو، 2003، صفحة 38) المجتمع المدني هو هيئة مستقلة عن إرادة الدولة فهو يتميز بتنظيم تلقائي وروح المبادرة الفردية والجماعية والعمل التطوعي من أجل تقديم منفعة عامة وحماية حقوق الأفراد والمواطنين.

يمكن القول أن المجتمع المدني هو مؤسسات أو كيان اجتماعي و ثقافي و سياسي يتوفر على شروط أساسية و هي:

الاستقلالية أي لا يخضع لسلطة وهيمنة ورقابة الدولة
الهدفية

الطوعية أي العمل الجماعي

2.2 تعريف التحول الديمقراطي

لقد تعددت المفاهيم والتعاريف الخاصة بالتحول الديمقراطي باعتباره مفهوم يتسم بالاتساع والشمول، مما صعب إعطاء تعريف إجرائي له، سنشير إلى بعضها في ما يلي:

يعرف "صامويل هانتجتون" (Samuel P Huntington) التحول الديمقراطي على أنه جملة من النشاطات والحركات للتغيير والانتقال من نسق وحكم غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي، يقع في مدة زمنية محددة وتفق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد من خلال الفترة الزمنية (Samuel Huntington, 1996).

عرف العالم السياسي الأمريكي "فيليب شميتز" التحول الديمقراطي، أنه آلية لترسيخ وتثبيت الديمقراطية سواء تعلق الأمر بأشخاص أو أفراد أو هيئات وإدارات لم تطبق فيها من قبل أو لم تتضمنها أسس الديمقراطية، بالتالي يقصد بالتحول الديمقراطي هو الانتقال والتغيير من وضع لآخر ، أي التحول من نظام وأسلوب وطريقة حكم ونسق غير ديمقراطي إلى نظام وطريقة حكم ديمقراطية (منصور، 2008).
عرف المفكر العربي المغربي "محمد عابد الجابري" التحول الديمقراطي بأنه التحول والانتقال والتغيير باتجاه الديمقراطية، أي الانتقال من كيان أو دولة لا تأخذ بعين الاعتبار الحقوق والحريات الفردية للأفراد والجماعات ولا تعتمد التعددية ولا التداول على السلطة إلى كيان ونظام يحترم فيه حقوق الإنسان وحرياته السياسية والاجتماعية والفردية، وتسمح بحرية الاختيار والتداول على السلطة (الجابري، 1994).

إذن من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن: التحول الديمقراطي هو عملية يتم من خلالها معالجة وحل كل المشاكل والأزمات المختلفة ، كأزمة المشاركة السياسية وأزمة الشرعية والتنمية أي اتخاذ وانتهاج الديمقراطية كنمط حكم للقيام بمختلف النشاطات في شتى المجالات، فالتحول الديمقراطي هو التغيير العميق والكلبي والجذري لعلاقات السلطة في الحقل السياسي وعلاقات التراتب في المجال الاجتماعي (سعدي، 2005).

3.2 تعريف المشاركة السياسية

تعتبر المشاركة السياسية حجر الأساس لأي نظام ديمقراطي بل ويتوقف مستقبل الديمقراطية عليها، حيث لا يمكننا الحديث عن الديمقراطية بمعزل عن المشاركة السياسية، لذلك سنحاول تحديد مفهوم المشاركة السياسية في هذا المطلب

عرفها "صامويل هانتغتون" على أنها النشاط السياسي الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي سواء كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفويًا، متواصلًا أم منقطعًا، سلمياً أم عنيفًا، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال (Nelson, 1976).

أما "مايرون واينر" فهو يرى المشاركة السياسية بأنها فعل طوعي ناجحاً كان أم فاشلاً، منظماً أم غير منظم، عرضياً أم متواصلًا، مستخدماً وسائل شرعية أم غير شرعية، بقصد التأثير في انتقاء السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي (علوان، 1996).

ويعرفها عالم الاجتماع "فيليب برو" بأنها مجموعة النشاطات الجماعية التي يقوم بها المحكومون وتكون قابلة لأن تعطيهم تأثيراً على سير المنظومة السياسية، ويقترن هذا المعيار في النظم الديمقراطية التي يعتبر فيها قيمة أساسية بمفهوم المواطنة (صاويلا، 1998).

أما "شعبان الحداد" فيرى أن المشاركة السياسية هي عملية تطوعية واختيارية يسعى الفرد من خلالها إلى التأثير على القرار السياسي، من خلال القيام بالأنشطة السياسية المختلفة كالتصويت في الانتخابات لاختيار ممثليه وحكامه أو الترشح لتقلد المناصب السياسية (شقفة، 2008).

يعرفها "برهان غليون" بأنها التعددية التي تشكل الإطار الطبيعي لتداول السلطة بين أطراف النخب الاجتماعية، أي أنه أكد على إعادة توزيع مواقع النفوذ والسيرة الفعلية في المجتمع (غليون، 2004).

3. دور المجتمع المدني التونسي بعد ثورة الياسمين

مرت الدولة التونسية في عملية تحولها بمرحلتين انتقالتين وهما :

1.3 المرحلة الانتقالية الأولى جانفي 2011- أكتوبر 2011

في هذه المرحلة تم إسقاط حكم "بن علي" والاتفاق والتفاهم بين مختلف المؤسسات على التحول الديمقراطي.

وفي هذه الفترة تم الإطاحة بـ "بن علي" انطلق المسار ببعث ثلاثة لجان يوم 17 جانفي 2011، والتي هي: الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي واللجنة الوطنية لاستقصاء الحقائق في التجاوزات والانتهاكات المسجلة واللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد، للبدء والمباشرة في عملها قبل أن يقع إصدار مراسيم قانونية خاصة بها، وفي فيفري 2011، وذلك خلال الفترة الممتدة من 17 ديسمبر إلى أن ينتهي و يزول موجهها .

وقد سمح رئيس الحكومة آنذاك "محمد الغنوشي" بتأسيسها في 17 ديسمبر 2011، وما ميز هذه المرحلة هو أنه كان هناك اتفاق ووفاق بين الأحزاب السياسية والمنظمات والمجتمع المدني وناشطين من مختلف الأنواع، وقد ساعدت النخب المدنية المعتدلة في الحكم على التحول وذلك بقبول التفاوض مع الجماعات المعارضة، كما أنه ما ميز هذه المرحلة هو عدم إجراء الانتخابات واتخاذ التوافق كحل أي أنهم توصلوا إلى اتفاق فيما بينهم، حيث أنه كان هنالك خليط ومزيج بين التحول من الأعلى ومن الأسفل، وذلك بعد موافقة المعارضة التي كانت محمية ومحصنة من طرف المجلس الوطني لحماية الثورة الذي كان يضم 27 حزبا وجمعية ومجالس جهوية مماثلة الانضمام إلى الهيئة العليا ذات الطابع الرسمي، مما مكن وساعد الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة من إلقاء ووضع قانون الانتخاب، كما تمكنت من انتخاب هيئة مدنية مستقلة للإشراف على الانتخابات كما أنها توصلت لوضع تاريخ لإجراء الانتخابات في أكتوبر 2011، وذلك بشرط ألا تتجاوز فترة صياغة وإعداد الدستور الجديد سنة بالتالي أصبحت الثورة قانونية وشرعية في أن واحد.

2.3 المرحلة الانتقالية الثانية أكتوبر 2011- نوفمبر 2014

اتسمت هذه المرحلة بالعديد من المشاكل السياسية والنزاعات وحتى الاغتيالات ضد الاتحاد العام التونسي من طرف الجماعات الإسلامية التي ظفرت وفازت بالانتخابات.

انتهت انتخابات 2011 بفوز الإسلاميين بالحكم وتوصلهم إلى السلطة وإدارتها، وما يميز هذه الفئة أو الجماعة أنهم يفتقرون للمهارة وليس لديهم الخبرة الكافية لتسيير أمور الدولة الإدارية والاجتماعية، لكنها لم توفق ولم تنجح هذه الجماعة أي الإسلاميون وحزبان علمانيان أو ما يصطلح عليه باسم الترويكا في إعداد وتحضير الدستور وقانون الانتخابات وإقامة ووضع هيئة لتشرف وتراقب الانتخابات المقبلة أي أنها فشلت في تحقيق ما طلب منها في الوقت المحددة، بالإضافة إلى أن هذه المرحلة قد عرفت عدة توترات ومواجهات سياسية وصلت لدرجة الاغتيالات والاعتداءات السياسية التي مورست في حق الاتحاد العام التونسي للشغل، ومحاولة "أخونة" التونسي بالتالي قد انجر عن ذلك تزايد الاحتجاجات نتيجة للممارسات العنيفة والمتعسفة التي اتخذها وقام بها الإسلاميون والتي من بينها اغتيال قياديين من الجبهة الشعبية ومنهم المعارض اليساري "شكري بلعيد" وذلك في 6 فيفري 2013، وبعده "محمد البراهيمي" في صيف 2013، كما هذه الجماعة أي الإسلامية قامت بذبح جنود تونسيين بجبل الشعابني وذلك بسبب إفطارهم في شهر رمضان، كل هذا ساهم في تأخير أعمال المجلس التأسيسي مما أدى ودعا لخروج مئات آلاف من التونسيين للمطالبة بصياغة الدستور الذي من المفروض أن يكون قد تم صياغته لكن في خضم كل هذه الأحداث والتوترات والاعتداءات تم تأخير ذلك، كما طالب الشعب التونسي بتحديد موعد الانتخابات وقد شهدت الساحة التونسية عدة انقباضات وغذاها طيف الانقلاب العسكري في مصر.

4 مشاركة المجتمع المدني التونسي في تبني الحوار كسبيل لتدعيم الديمقراطية

لقد توصل الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الأعراف ورابطة حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحامين في سبتمبر 2013 إلى إقامة "حوار وطني" للقضاء على الأزمة نهائيا. وبالفعل قد تم التفاهم والتوافق بين هؤلاء الأطراف على ثلاثة مسالك وهي:

المسلك الحكومي:

وفيه تم الاتفاق على إخراج الجماعة الإسلامية من السلطة وإقامة حكومة جديدة التي تفاهم واتفق على إقامتها كل الأطراف والفواعل السياسية الصادرة والناجمة عن الانتخابات.

المسلك الدستوري:

والذي اتفقوا فيه على وضع حد نهائي للأزمة والقضاء على كل المشاكل والنزاعات التي نشبت وظهرت بسبب إعداد وتحضير الدستور.

المسلك الانتخابي:

تفاهموا فيه على إكمال وإنهاء انتخاب الهيئة المشرفة والمتابعة للانتخابات ، وقد تم كل ذلك بالفعل، حيث أنه في جانفي 2014 توصلوا إلى كتابة الدستور وتم التصويت عليه فصلا فصلا، وبعدها مباشرة قاموا بالبدء في توجيه كل المجهودات في تأسيس أول هيئة دستورية منتخبة، وهي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات التي بدأت بعد تدارك بعض العراقيل والمشاكل في تحضير رزنامة الانتخابات التشريعية والرئاسية والعمل على تحضيرها، وقد أدت الانتخابات الرئاسية لعام 2014 إلى فوز ونجاح حزب "نداء تونس" ، إذ يعتبر هذا الأخير حديث الولادة والتأسيس حيث أنه أنشأ وأقيم في عام 2012 أي مر على تأسيسه سنتين قبل الانتخابات، ويتزعمه ويقوده "الباجي قايد السبسي" فقد نال وفاز هذا الحزب المكون من (الدستوريين والنقابييين واليساريين، والمستقلين) بأغلبية المقاعد 89 من المجموع 217، في الانتخابات الرئاسية الحاسمة والتي أدت إلى الإطاحة بالإسلاميين الذين تحصلوا على 69 مقعد بعد حزب "نداء تونس".

وقد نجح رئيس حزب "نداء تونس" الباجي قايد السبسي" ، ونال وفاز بالرئاسية وتحصل على نسبة 55 في المائة أمام منافسه ومزاحمه "المنصف المرزوقي" ، الذي كان مرشح وبصفة غير معلومة لمناصري الثورة المستمرة والصف الإسلامي، كما لا يمكن تجاهل مساهمة المرأة ومشاركتها في هذه الانتخابات، بحيث لعبت المرأة دورا فعالا وهاما وحاسما في عملية الانتخابات إذ صوتت حوالي مليون امرأة من مجموع المليون وسبعمائة ألف لصالح "الباجي قايد السبسي" (شقيير، 2014).

وساهم الحزب الفائز في الانتخابات بتأسيس الحكومة، وكانت مدعمة ومساند وموالي لها أربعة أحزاب بالإضافة إلى "حزب النهضة"، وذلك بغية منح الحكومة نصيبا وقسمة أو إمكانية في الفوز والاستمرار وحتى يتم تقليص دور الإسلاميين في المعارضة.

من مقومات نجاح التدعيم الديمقراطي هو تبني منطق الحوار، وقد شكل الحوار الذي اتخذته تونس في سبيل حل مشاكلها والقضاء على الأزمة منذ بداية التحول أهم وأقوى عامل خلافا للبلدان الأخرى التي وقعت وتعثرت وغرقت في الأزمات والنزاعات، وقد اعتمدت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في أول خطواتها التحولية إلى نظام ديمقراطي على التفاهم والاتفاق والتعاور فيما بينهم، وذلك لإقامة ووضع الضوابط القانونية ومن بينها القانون الانتخابي الذي اتخذته في انتخابات 2011، وهذا الحوار تم بين جميع الفواعل السياسية من أقصى اليسار إلى الحركة الإسلامية والمنظمات المدنية والشخصيات السياسية كما

أن هذه الهيئة قد التزمت بمبدأ التفاهم أو التوافق والتصويت عند الاقتضاء، بالتالي كل هذا منح التجربة التونسية طابعا يرتكز على أساس التوافق والحوار وذلك بهدف القضاء على الأزمة والمشاكل والصدمات التي كانت تعرقل وتهدد مسلكها وتوجهها نحو الديمقراطية، فقد ساهم المجتمع المدني التونسي في تحقيق الديمقراطية، إذ كان إذ كان لتونس حظ ونصيب في ترسيخ وتعزيز الديمقراطية بمساعدة المجتمع المدني المكون من 18000 جمعية في آخر تعداد لها، ترجع أصوله في الواقع إلى ثمانينيات القرن الماضي (Zghal, 1991).

ولم يكن الحوار التونسي بديلا للمجلس التأسيسي، إذ كان يهدف إلى التوفيق بين الشرعية الانتخابية والشرعية التوافقية وكان ذلك مؤشرا على سقوط شرعية الحركة الإسلامية (Redissi, 2014)، وقد اتسمت فترة بداية الحوار في نهاية أكتوبر 2013، بعدم الثقة وذلك يرجع للعديد من الأسباب والنزاعات والتي تعود إلى التأخير في إعلان دستور توافقي بعد أربعة مسودات والتي كانت آخرها في جوان 2013، كما يرجع السبب إلى تردي الأوضاع الاقتصادية، مما أدى لتوجيه انتقادات للحكومة نتيجة لنشاطها وعملها الغير مرغوب في هذا المجال وكذلك كل ما حدث وما مرت به الدولة من اغتيالات وأعمال العنف التي شهدتها والتي تزعمها الإسلاميون أو الجماعات الإسلامية المتشددة والمتعصبة، حيث في 6 فيفري 2013 قد تم اغتيال القيادي "شكري بلعيد" والنائب "محمد البراهمي" في أواخر جويلية 2013، وهذا دليل على تراجع الأوضاع الأمنية وتآزمها، بالإضافة إلى اعتصام "باردو" في أوت حوالي شهر كامل للمطالبة بحل واستقالة الحكومة المنتهية شرعيتها قانونيا وقد ساهم وعمل الحوار على تجنب وحماية البلاد من التفكك والزوال، إذ كان لمؤسسات المجتمع المدني بعد الثورة دور فعال وحاسم بالأخص جمعيات حقوق الإنسان والحريات وذلك يظهر أثناء الانتخابات التونسية لعام 2011 و2014، حيث أنها أقامت وشيدت العديد من مؤسسات المجتمع المدني المختصة بالحريات والديمقراطية وسمت نفسها "مرصد شاهد"، وتشكل من الهيئات المهنية للمحامين والأطباء والصيادلة وذلك بغية دعم ومراقبة ومتابعة الانتخابات (بحرية، 2014)، وساهمت مراكز الحريات التي تهتم بدعم التحول الديمقراطي بإعداد القوانين، كالقانون المتعلق بإحداث الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ومشروع قانون تسجيل الناخبين وكذلك قانون منظم للألية الوطنية للوقاية من التعذيب وبالإضافة إلى مشروع قانون العدالة الانتقالية، كما أن مؤسسات المجتمع المدني قامت بتنظيم العديد من الندوات لمناقشة وإعداد مشروع الدستور ومختلف النقاط الغير متفق عليها قبل إعلانه، بالإضافة إلى ذلك قامت المؤسسات المدنية بمعالجة وتناول مختلف السبل والإجراءات اللازمة لتحقيق الشفافية والنزاهة أثناء العملية الانتخابية، ضف إلى ذلك أنها قامت بمناقشة موضوع تمويل الحملات الانتخابية (بحرية، 2014)، كما شاركت المؤسسات المدنية في إطلاق قوة تأطيرية لها أدت لبلورة وعي جماعي مدني لحماية الممتلكات العمومية والشخصية في تونس، ونظرا للقوة التأطيرية التي قام بها المجتمع المدني فقد تفاعل الأفراد مع مبادرات المنظمات والجمعيات المدنية والوجود التاريخي المتغلغل لهذه الجمعيات في الأوساط التونسية (ناصر، 2010)، وما يلاحظ أنه كان لمنظمات المجتمع المدني في عملية إقرار بنود الدستور التونسي الذي اعتبر أهم إشكالية سياسية التي أدخلت تونس في نفق مظلم وكان سببا في تمديد الفترة الانتقالية

بالإضافة لتهديده للمجالات الاقتصادية والأمنية كما أنه هدد التوافق السياسي (يجي، 2014)، حيث أنه ساهمت حوالي 300 منظمة من المجتمع المدني بأرائها في الحوار فيما يخص الدستور على مستوى البلاد، كما أثرت وضغطت الجماعات المدنية وشاركت في وضع قوانين جديدة تتعلق بحق التجمع والحصول على المعلومات، كما أنها قامت وبالإشتراك مع منظمات التنمية الدولية في وضع مشاريع متنوعة تتعلق بتنمية وتطوير مهارات وخبرات العمل للفئة الشبابية، بالإضافة إلى برامج تتعلق بتحسين تقديم الخدمات في المناطق المعزولة وذلك لتحسين أدائها وتنميتها، كل هذا يدل على مختلف الإسهامات التي قام بها المجتمع المدني وذلك لتحقيق الاستقرار والرفاه الاجتماعي (جميل، 2015)، وبعد إقرار الدستور أي مباشرة بعد الانتخابات، لقد سمحت الهيئة العليا المستقلة لحوالي 140 من المنظمات المدنية لمتابعة ومراقبة الانتخابات التشريعية، ومن أهم هذه المنظمات:

"ائتلاف أوفياء"، "عتيد"، و"مراقبون" و "صوتي"، "أنا يقظ"، و "الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان"، وبالإضافة إلى "شبكة مراقبون" و التي يصل عدد أعضائها إلى حوالي 4 آلاف عضو (سعيد، 2014).

وفي كل هذه الأحداث والظروف المتوترة التي شهدتها البلاد وكل التهديدات، قامت مؤسسات المجتمع المدني بالأخص "الاتحاد العام التونسي للشغل" بإطلاق حوار شامل بين مختلف الأحزاب السياسية التونسية وذلك لتجنب البلاد الدخول في حرب أهلية وحماتها، فقام "الاتحاد العام التونسي للشغل" وبالاتفاق مع "اتحاد الصناعة والتجارة" و"عمادة المحامين" و "الرابطة التونسية لحقوق الإنسان" بإعداد خريطة تتضمن عدة مبادئ وأهداف وغايات أهمها: الوصول إلى رأي مشترك ومتفق عليه بين الجميع فيما يخص القضايا الخلافية (الحناثي، 2014)، وقد شهد الحوار المتفق عليه عدة عراقيل ومشاكل في مختلف مراحلها، لكن إرادة ورغبة مؤسسات المجتمع المدني للحوار وبقين أطراف النزاع بأهميته كسبيل لتدارك كل المشاكل والنزاعات فقد أدى في النهاية إلى نتائج ايجابية، حيث وفقت المؤسسات المدنية في مختلف القضايا التي كانت تهدف لها التي تخص بعض الفصول الخلافية في مضمون الدستور وبعض القضايا التقنية والترتيبية والتنظيمية مثل: انتخاب الهيئة العليا للانتخابات، وتحديد تاريخ استقالة حكومة علي العريض، ومواعيد الإعلان عن الانتهاء من صياغة الدستور، وتاريخ الانتخابات القادمة (تورس، 2013)، وقد نجح ووفق الرباعي رغم كل العوامل الإقليمية والأوروبية والأمريكية في جعل كل الأحزاب أن توافق وتقبل بالمسار، والمسلك الذي تم الاتفاق عليه في بداية الحوار المؤثرة سواء الداخلية كتفاهم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتهديدات الفريق الرباعي للحوار، وكذلك عوامل خارجية كالضغوطات، وقد توصلت الأحزاب التونسية في جولتها الأولى من الحوار إلى اختيار رئيس حكومة جديد بالانتخاب، حيث وافقت عليه 9 أحزاب و امتنعت 7 أحزاب من التصويت لصالحه كما انسحب "الحزب الجمهوري" من الحوار ومن الواضح والملاحظ أن الفريق الرباعي قد التجأ واتخذ الانتخابات كحل كون أنه كان مجبرا والوفاق أصبح شبه مستحيل وكون أن الظروف المتوترة للبلاد لا تتحمل الانتظار أكثر لتمديد فترة الحوار،

بالتالي ما كان على الرباعي إلا إنقاذ الموقف وللخروج بالبلاد من أزمتها بحل ليس فيه توافق، أو أن تسلم الأمر إلى الله و تعلن فشل الحوار وتترك البلاد لرب يحمها و ذا حسب أمين عام الاتحاد ، وقد قدم ومنح "حزب النهضة" العديد من التنازلات و ذلك لإنجاح الحوار بالإضافة إلى التنازلات المتفاوتة التي قدمتها أطراف الحوار، إذ يعتبر "حزب النهضة" المحتوي على الأغلبية في "المجلس التأسيسي" رأى وبعد سلسلة من المداولات أن يقدم تنازلات "مؤلمة خاصة على مستوى قواعده والمتعاطفين معه من أجل إنجاح مسار التوافق والحوار الوطني (العذاري، 2013)، وبفعل التأثيرات والضغوطات التي مارستها وقامت بها القوى المعارضة وجزء من الرأي العام ضد "حزب النهضة" كان ذلك سببا في التنازلات التي قدمها، كما أن تلك الضغوطات كانت بحجة فشله في إدارة شؤون الدولة، إضافة إلى الضغوط الإقليمية والدولية واقتناع رئيس الحركة "راشد الغنوشي" أن "مصلحة البلاد والحركة تقتضي التنازل عن الحكومة (الجروشي، 2013)، وبالرغم من الاختلاف والتناقض على مستوى الوظائف والنشاطات بين "الاتحاد العام التونسي للشغل" و"اتحاد الصناعة والتجارة" إلا أن ذلك لم يمنع كلا الطرفين من العمل سويا لحماية مصالح الدولة التونسية والرعاية والاهتمام بالحوار الوطني بين الأطراف والفواعل السياسية المتنازعة وهذا يعبر عن حالة أنتجتها تونس بخصائصها الفريدة في الثورة السابقة.

بالتالي لعب المجتمع المدني التونسي دور المحايد أثناء رعايته للحوار وقد أكد الإعلامي "سفيان بن فرحات"، أن الرئيس التونسي "الباجي قايد السبسي" قال له مؤخرا : أن "دولة الإمارات العربية المتحدة"، طلبت منه استنساخ السيناريو المصري في تونس مقابل تقديم معونات مادية سخية للبلاد وإزاحة "حزب النهضة" من المشهد السياسي ، إلا أن "السبسي" رفض ذلك وفضل الأخير سياسة الحوار والتوافق لتفادي الحرب الأهلية وتجنب إراقة الدماء في تونس (والاستراتيجية، 2015)، ما يلاحظ أن المجتمع المدني التونسي قد اثبت وأكد قدرته وإمكانيته في تجربة التحول الديمقراطي السلمي التي خاضها ونجاحه في تجنيب البلاد الغرق في المعارك والمواجهات وربما الدخول في حرب أهلية تدوم لسنوات، حيث أنه وفق المجتمع المدني في إخراج البلاد من خندق الأزمات السياسية ضف إلى ذلك نجاحه في رعاية الحوار الوطني .

وقد توج هذا الدور الفعال الذي خاضه ولعبه المجتمع المدني بمختلف مؤسساته ومنظماتها بجائزة نوبل للسلام وذلك في 2015/10/9 بالعاصمة النرويجية، تكريما وعرفانا لهذه المؤسسات على الجهود المبذولة في إدارتها ورعايتها للحوار الوطني بين الأحزاب السياسية وإنجاح عملية التحول الديمقراطي السلمية في تونس.

الخاتمة:

وفي الأخير يمكن القول أن المجتمع المدني كان له دور حاسم وفعال وأساسي في الحياة السياسية، كونه ساهم في القضاء والتغلب على الأزمة التي مرت بها البلاد، كما كان له دور في عملية التحول الديمقراطي لترسيخ وتعزيز الديمقراطية وذلك من خلال نشره للوعي الوطني وإدارته السلمية لمختلف الأزمات والمشاكل وإرسائه لمبادئ الديمقراطية، كل هذا ساعد ومكن على خلق أجواء سهلت مسارات التحول الديمقراطي في تونس، وبدليل أن تونس نجحت في التغلب على مختلف المشاكل والخلافات والنزاعات والحوادث الأمنية خلال عملية الانتخابات، كون تلك المشاكل كانت تهدف إلى تقويض عملية التحول الديمقراطي وعرقلة الانتقال السلس والسلمي في مرحلة ما بعد الثورة وذلك بفضل الإجراءات الأمنية التي اتخذتها منظمات المجتمع المدني وكذلك لعدم تأييد وتبعية الشعب للجماعات المتشددة التي كانت تقوم بمختلف الاغتيالات والهجمات، كما تمكنت واستطاعت تونس بعد الثورة اتخاذ "الحوار" كألية وأداة وحيدة وناجعة لإنهاء الخلافات السياسية وذلك من خلال الوصول إلى اتفاق ووافق أو أرضية مشتركة وتكريس وتغليب المصلحة العامة على الخاصة ويظهر ذلك من خلال "الحوار" الذي قاده الرباعي من منظمات المجتمع المدني (الاتحاد العام التونسي للشغل، ورابطة حقوق الإنسان، نقابة المحامين، واتحاد أرباب العمل) والذي أدى إلى الوصول لتنظيم انتخابات رغم تلك الأوضاع الغير مستقرة والمتدهورة كانهيار الوضع الاقتصادي في تونس وارتفاع نسبة البطالة التدهور، إلا أن الأحزاب التونسية استطاعت الوصول إلى تحول ديمقراطي حقيقي كون الدولة التونسية استطاعت وتمكنت من أن تصنع لنفسها ما يعرف ب: "استثناء تونسي"، باعتبارها الدولة العربية الوحيدة التي نجحت في عملية التحول الديمقراطي السلمي دون أي صدمات دموية أو حرب أهلية والدليل على ذلك أنها توصلت إلى تعزيز مبدأ التداول السلمي للسلطات وإنهاء قانون العزل السياسي، كما أنها تمكنت من تعزيز الحريات بكافة أشكالها بالتالي تمكنت تونس من القضاء على كل رواسب الدولة البوليسية و أنتجت ثقافة المحاسبة.

النتائج

خرجت دراستنا الموسومة بالمشاركة السياسية للمجتمع المدني وأثرها على التحول الديمقراطي في تونس بجملة من النتائج التالية:

أسهم المجتمع المدني في إنجاح وتجاوز الأزمة التونسية، وذلك من خلال دوره الداعم لمبادرة الحوار الوطني. لا وجود للديمقراطية دون مجتمع مدني، كونه أداة ووسيلة والية لتحقيق الديمقراطية والعكس صحيح. استطاعت تونس أن تصنع لنفسها ما يعرف ب: "الاستثناء التونسي" حيث كانت البلد العربي الوحيد الذي تنجح فيه الثورة وتنجز، والتحول الديمقراطي السلمي دون صدمات وعززت مبدأ التداول السلمي للسلطة. أثبتت تونس بعد ثورة الياسمين أن الحوار هو الألية الوحيدة والناجعة لإنهاء الخلافات السياسية، عبر الوصول إلى أرضية مشتركة، وذلك انطلاقاً من تغليب المصلحة العامة على الخاصة، ويتضح هذا من خلال الحوار الذي قاده المجتمع المدني وأفضى إلى تنظيم انتخابات.

الاقتراحات:

من خلال دراستنا سنحاول تقديم مجموعة من الاقتراحات التداول السلمي على السلطة وهي من أهم المعايير لوجود نظام ديمقراطي، والتي يقصد بها وجود آلية لانتقال المنصب السياسي الفصل ما بين السلطات والذي يشكل حجرا أساسيا للتحول الديمقراطي، حتى تتم الرقابة والمسائلة وعدم الاحتكار لسلطة واحدة على باقي السلطات تجسيد الحركة الديمقراطية وتأصيلها دستوريا ويكون بسن سياسية دستورية تهدف إلى مواكبة النسق السياسي والاجتماعي إقامة دولة المؤسسات والمساواة أمام القانون وذلك بعدم التمييز بين الأفراد والطبقات من حيث خضوعها للقانون والقضاء إقامة مجتمع مدني فعال يدعم الديمقراطية ويحولها إلى قيمة اجتماعية وأخلاقية تجسيد قانون حزبي وانتخابي يكرس عملية التحول الديمقراطي من خلال إلغاء القيود على الأحزاب التي تحدها من العمل باستقلالية

قائمة المراجع:**أولاً: المراجع باللغة العربية****1. الكتب:**

1. برهان غليون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي(17)، مركز دراسات الوحدة الوطنية، بيروت، ط2، 2004.
2. بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008.
3. عبد الغفار شكر، محمد مورو، المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، ط1، دار الفكر المعاصر (بيروت)، أبريل، 2003.
4. فيليب برو، علم الاجتماع السياسي، تر: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1998.
5. محمد عابد الجابري، الديمقراطية و حقوق الإنسان، بيروت: مركز الوحدة العربية، 1994.

المذكرات:

1. حسين علوان، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1996.
2. عطاء أحمد علي شقفة، تقدير الذات وعلاقته بالمشاركة السياسية لدى طلبة جامعة القدس، رسالة ماجستير في التربية، تخصص علم النفس التربوي، جامعة الدول العربية، مصر، 2008.

3. الدوريات:

1. الحبيب الجنحاني، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، الكويت، العدد3، المجلد27، جانفي/مارس 1999.

4. الملتقيات:

1. زهير بوعمامة، محاولة لفهم طبيعة و حدود انفتاح السلطة على فعاليات المجتمع المدني و أثره في عملية التحول السياسي في الجزائر، كراسات الملتقى الوطني الأول للتحول الديمقراطي في الجزائر10/11-12/2005. جامعة بسكرة(الجزائر)، دار الهدى للنشر و الطباعة و التوزيع، 2006.

2. الهام نايت سعدي، طبيعة التحول الديمقراطي في: كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، 11 ديسمبر، 2005.

5. المواقع الالكترونية:

1. بوطيب ناصر، المجتمع المدني و تعزيز التحول الديمقراطي، مجلة الديمقراطية، أنظر الموقع الالكتروني: <http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=1078>

، تم تصفحه يوم 23 مارس 2021.

2. حافظ شقير، الانتخابات التشريعية في تونس، بداية مرحلة جديدة أم مواصلة حرب الخنادق، مبادرة الإصلاح العربي، كانون الأول/ديسمبر 2014، أنظر الموقع الالكتروني ، تم تصفحه يوم 22 مارس 2021. <https://www.arab-reform.net/ar/publication>

3. دنيا جميل، المجتمع المدني التونسي: من ثائر إلى حارس للسلام، موقع البنك الدولي، 15/10/2015، أنظر الرابط الالكتروني:

<https://blogs.worldbank.org/ar/arabvoices/tunisian-civil-society-revolutionaries-peace-keepers> تم تصفحه يوم: 22 مارس 2021.

3. مهى يعى، ما بعد دستور تونس: الشيطان يكمن في التفاصيل، مركز كارنيغي، 25/4/2014، أنظر الموقع الالكتروني:

، تم تصفحه يوم: 26 مارس 2021. <https://carnegie-mec.org/2014/04/25/ar-pub-55430>

4. زياد العذاري، الجهة الشعبية تتحمل مسؤولية عرقلة المسار التوافقي، التونسية، 5/12/2013، أنظر الموقع الالكتروني: <https://www.turess.com/attounissia/107507> ، تم تصفحه يوم: 05 أبريل 2021.

5. صلاح الدين الجروشي، الحوار الوطني في تونس: دروس الصراع و التوافق، سويس أنفو، 19/12/2013، أنظر الموقع الالكتروني: <http://www.swissinfo.ch/ara> ، تم تصفحه يوم: 10 أبريل 2021.

6. عبد اللطيف الحناشي، الحوار الوطني في تونس: الآليات و المالات، مركز الجزيرة للدراسات، 26/3/2014، أنظر الموقع الالكتروني:

<https://studies.aljazeera.net/ar/files/discussionstrategytosolvearabworldconflict/2014/02/201426105920985479.html> ، تم تصفحه يوم: 02 أبريل 2021.

7. كرم سعيد، تعزيز الديمقراطية: تونس بين خفوت الإسلاميين و صعود تيارات الحداثة، المركز العربي للبحوث و الدراسات، 2014/11/19، أنظر الموقع الإلكتروني: <http://www.acrseg.org/18403> تم تصفحه يوم: 24 مارس 2021.

8. ليلى بحرية، المجتمع المدني المستقل و المحايد يبقى صمام الأمان ضد الاستبداد و الفساد، جريدة الخبير، 2014/12/9، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://www.chahed.tn/index.php/cache/121-2014-12-19-06-59-45> ، تم تصفحه يوم 21 مارس 2021

9. المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاقتصادية و السياسية و الإستراتيجية، السبسي يرفض اقتراحا إماراتيا لتكرار السيناريو المصري في تونس، 2015/5/9، أنظر الموقع الإلكتروني:

<http://democraticac.de/?p=14389> ، تم تصفحه يوم: 11 أبريل 2021.

10. وكالة تونس، نص خارطة الرباعي الراعي للحوار، 2013/10/5، أنظر الموقع الإلكتروني: www.turess.com/binaa/26361 ، تم تصفحه يوم: 02 أبريل 2021.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Nelson, S. p. (1976). *political participation in developing*. Harvard U.S.A.
- 2.Redissi, H. (2014, may/ june 4-5). The Decline of Political Islam's legitimacy, the Tunisian case. *Philosophy & Social Criticism* , pp. 381-390.
- Samuel Huntington, t. p. (1996). *Troisième vague :la démocratisation de la fin xx siècle* . paris: édition nouveau.
- 3.Zghal, A. (1991). *Le concept de société civile et la transition vers le multipartisme*. paris: CNRS.